S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/1068
12 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المعد عملا بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، و ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهو يغطي الفترة الممتدة منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المعد عملا بالقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) (S/1998/912).

ثانيا - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٢ - حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبالإضافة الى الدول المذكورة في تقاريري السابقة (S/1998/608 و S/1998/712، و S/1998/834، و S/1998/912) البالغ عددها ٥٣ دولة، قدمت اسرائيل إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وفقا للفقرة ١٢ من ذلك القرار، تقريرا عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ تدابير الحظر المفروضة بموجب القرار. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أحالت البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى رئيس اللجنة التقرير الخاص الثالث الوارد من بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية متضمنا ملاحظات البعثة فيما يتصل بولاية اللجنة.

٣ - ونظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في المعلومات التي جمعتها الأمانة العامة من مصادر عامة عن انتهاكات تدابير الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) مقترنة بمعلومات لها نفس الطابع وردت من المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وسلمت اللجنة بضرورة بذل الدول ولا سيما في البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، جهودا مكثفة من أجل التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة. وأذنت اللجنة لرئيسها، سلسو ل. ن. أموريم (البرازيل)، بأن يجدد نداءه الى الدول التي لم تف بعد بالتزاماتها المقررة بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) أن تتخذ التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن وأن تبلغ اللجنة بذلك. كما حثت الدول، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، على أن تزود اللجنة بما قد يكون متاحا لها من معلومات عما وقع أو يشتبه في وقوعه من انتهاكات لتدابير الحظر المفروضة. ووجه النداء بصفة خاصة إلى دول المنطقة وكذلك الى الدول الأخرى التي يمكن أن تؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف القرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨).

ثالثا - النظام الشامل المنشأ لرصد تنفيذ تدابير الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

٤ - عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الاجتماع الاستشاري الأول للمنظمات المشتركة في نظام الرصد الشامل، وضم الاجتماع ممثلين من لجنة الدانوب، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أوروبا الغربية، والأمانة العامة، حيث تبادلوا المعلومات بشأن رصد تدابير الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) وتناولوا المسائل العملية الناشئة في هذا الصدد. كما التقى المشتركون برئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، وبحثوا معه مساهماتهم في رصد حظر الأسلحة.

رابعا - الحالة في كوسوفو

٥ - يستند هذا الفرع من التقرير إلى المعلومات المقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المرفق الأول)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (المرفق الثاني)، وبعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو، ومن بعض فرادى الدول الأعضاء. ويعتمد هذا الفرع أيضا على تقرير بعثة للأمم المتحدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قامت بزيارة المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (تسمى فيما يلي "بعثة الأمم المتحدة"، انظر الفرع الخامس)، وكذلك المساهمات المقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

الإطار السياسي

٦ - أسهم الاتفاق الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبودان ميلوسيفتش، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة، ريتشارد هولبروك، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر S/1998/953، المرفق) وكذلك الاتفاقان اللذان وقعا في بلغراد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في نزع فتيل الأزمة الراهنة في كوسوفو وتهيئة الظروف التي تساعد بدرجة أكبر للتوصل إلى تسوية سياسية.

٧ - ورحبت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالاتفاق المتوصل إليه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الذي أنشئت بمقتضاه بعثة التحقق في كوسوفو، وأبدت استعدادها للتعاون التام مع تلك البعثة. وتعهدت تلك السلطات بكفالة حرية التنقل التامة لمراقبي البعثة، كما تعهدت بإبلاغهم بالأخطار المحتملة. وبوجه خاص، أعلن وزير داخلية صربيا عزم الحكومة على إبلاغ البعثة على وجه السرعة بكل ما قد يقع في المنطقة من حوادث، بيد أنه استثنى من ذلك الحوادث التي قد تصنفها السلطات على أنها "نشاط إجرامي".

٨ - وأبلغ مسؤولو الحكومة بعثة الأمم المتحدة أنهم يبحثون إجراء انتخابات في كوسوفو في غضون حوالي تسعة أشهر. ودخل حيز العمل في الآونة الأخيرة المجلس التنفيذي لكوسوفو، أي جهاز الإدارة المحلية، الذي أنشأته الحكومة، ولكن دون اشتراك ألباني. وذكر نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لبعثة الأمم المتحدة ضرورة بذل جهود وطنية ودولية مشتركة لمعالجة الحالة الإنسانية في كوسوفو. وتعهد بتعزيز التعاون الفعلي مع المنظمات الإنسانية في الميدان تحقيقا لهذا الغرض.

٩ - أما زعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية، فقد أعربوا في اتصالاتهم مع بعثة الأمم المتحدة عن بعض التحفظات بشأن اتفاق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وإن أعربوا عن تقديرهم لكون كوسوفو لم تعد تعتبر حصرا مشكلة داخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أنهم أصروا على حقهم في تقرير المصير، وأشاروا إلى أنهم لا يزالون يرغبون في أن يكون هناك وجود مسلح دولي في الميدان.

١٠ - ولا يزال موقف الوحدات الألبانية الكوسوفية شبه العسكرية غير واضح. وقد أعربت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن قلقها، خشية أن يحاول أفراد هذه الوحدات استفزاز الشرطة والقوات المسلحة في كوسوفو وأن يتسببوا في رد فعل من جانب الحكومة. وأوضح زعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية للبعثة، بدرجات مختلفة من التيقن، أن الوحدات الألبانية الكوسوفية شبه العسكرية ستحترم اتفاق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بوجه عام. بيد أن هذه القيادات لم تستبعد احتمال مواصلة بعض الجماعات المسلحة الصغيرة المنشقة هجماتها، فتعطي بذلك لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حجة للثأر عن طريق العنف.

الحالة العسكرية الراهنة

١١ - يعترف طرفا النزاع والمراقبون الدوليون في الميدان أن الحالة العسكرية قد استقرت في الآونة الأخيرة وأنه رغم وقوع حوادث خطيرة، وإن كانت متفرقة، لم يحدث منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر قتال يعتد به. وألمح كثير من السكان المحليين للبعثة أن الوضع قد تحسن في الأسبوعين اللذين أعقبا وقف إطلاق النار، رغم ما تردد من أقوال تفيد أن الشرطة الصربية قد دمرت قرى عديدة في الفترة الأخيرة. ومع ذلك، استمرت التوترات في كثير من المناطق التي تسيطر عليها الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية، حيث تشن هجمات أشبه بهجمات المغاورين على مواقع الشرطة والمواقع العسكرية، ولا تزال هناك بلاغات متكررة تتحدث عن تبادل إطلاق النار وعن القصف بشكل متقطع من جانب القوات الحكومية.

١٢ - وفي الفترة ما بين ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أفادت وزارة الداخلية عن حدوث ما مجموعه ١١٧ هجمة متباينة الشدة، قتل فيها ما مجموعه ١٠ من رجال الشرطة وجرح ٢٢ شخصا. وذكر أيضا أن سبعة أفراد من الجيش اليوغوسلافي قد قتلوا وأصيب اثنان في أثناء هذه الحوادث. وترسيم الحدود بين الشرطة والوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية لم يكن واضحا دائما

وقت زيارة بعثة الأمم المتحدة، ففي بعض الحالات كانت مواقع كل منهما لا تزيد على عدة مئات من الأمتار. وبناء على ذلك، كان من الصعب البت في مسألة مَن من الجانبين الذي بدأ الأعمال القتالية.

١٣ - وقد بينت الهجمات الأخيرة التي شنتها الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية مدى استعداد تلك الوحدات وقدرتها وعزمها على أن تواصل بنشاط استغلال الميزة التي اكتسبتها من الانسحاب الجزئي لتشكيلات الشرطة والتشكيلات العسكرية. والأنباء التي ترددت عن وجود أسلحة وذخائر ومعدات جديدة إنما تشير إلى أن قدرة تلك الوحدات على إعادة التزود بالعتاد لا تزال جيدة إلى حد ما.

١٤ - وقد نقص وجود الجيش والشرطة في كوسوفو كثيرا منذ مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويشير وجود وترتيب القوات الحكومية الباقية إلى وجود استراتيجية تقوم على احتواء جيوب المقاومة وعلى السيطرة على المرتفعات وطرق الشرايين الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية. ومما يذكر أن الأسلاك الشائكة المعترضة والألغام المضادة للأفراد قد وضعت على مشارف بعض مواقع الشرطة كنوع من تدابير الإنذار المبكر. ومنذ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، يحدث انسحاب متواصل لقوات الأمن الصربية من كوسوفو، وتم تفكيك العديد من نقاط التفتيش والمواقع المحصنة. وتحافظ الشرطة الصربية على سيطرتها على الطرق الرئيسية. وقد أقامت الشرطة نقاط تفتيش متنقلة على الطرق الرئيسية في بعض المناطق.

١٥ - وتحاول الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية تأكيد سلطتها لتخلف الشرطة الصربية في المناطق التي انسحبت منها الشرطة، وأقامت نقاط تفتيش خاصة بها على الطرق الفرعية.

١٦ - وبينما تواصل وقف إطلاق النار بوجه عام، تواترت أنباء عن انتهاكات متفرقة، من بينها استفزازات مسلحة ضد الشرطة وتحرش السلطة بأبناء المجموعة الإثنية الألبانية. وتتردد أنباء تفيد بأن تواجد الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية آخذ في الازدياد في عديد من المناطق، ويبدو أنها مسؤولة عن بعض الانتهاكات المبلغ عنها، بما فيها الهجمات على المدنيين. وعملت الشرطة الصربية على زيادة تدابير الأمن حول منجم الفحم ومحطة كهربائية خارج بريستينا في أعقاب هجوم شنته الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفيه قتل ثلاثة عمال من الصرب.

١٧ - وقد منعت الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية أفرقة بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو من الدخول إلى بعض المناطق، حيث طلبت رسالة من ممثلهم السياسي. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت النيران على عربة عليها علامات واضحة تشير لتبعيتها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث كانت تسير على مسافة قصيرة جدا وراء قافلة عسكرية تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فيما بين سوفا ريكا وستيملي.

الأمن

١٨ - وكان الشاغل الطاغي على أذهان أبناء المجموعتين العرقيتين الصربية والألبانية هو "أمن" أسرهم. وفي حين ادعت السلطات أن الحاجة تدعو إلى وجود ضخم للشرطة في أجزاء محددة من كوسوفو لحماية أبناء المجموعة العرقية الصربية الذين يعيشون في المقاطعة. ولضمان استمرار الطرق الرئيسية على الأقل آمنة وسالكة للسفر، قال الممثلون الألبان للبعثة إن وحدات الشرطة قد استخدمت كذراع أخرى للجيش بقصد تخويف الأهالي الألبان. وشوهد رجال الشرطة يحملون أسلحة ذات مواسير طويلة ويشتركون في أنشطة ليست من عمل الشرطة، مثل تعزيز المتاريس، في القرى التي زارتها البعثة. واستولى أفراد الشرطة والجيش على بعض المنازل، جاعلين بذلك عودة أصحابها غير ممكنة. وعلاوة على ذلك، يوجد في كل قرية من القرى العديدة التي هجرها سكانها عدد من أفراد الشرطة يتراوح بين خمسة وثمانية، وقد بقوا فيها عمدا لمنع الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية من استرداد الأراضي التي استولت عليها القوات الحكومية سابقا، أو لإعطاء إنذار مبكر بمحاولتها القيام بذلك. وذكر المشردون داخليا دون استثناء تقريبا، أن هذا التواجد هو السبب الرئيسي في عدم عودة السكان إلى منازلهم.

١٩ - وأبلغت السلطات الحكومية البعثة أنها أنشأت وحدات شرطة محلية بمشاركة الألبان في نحو ١٠٠ قرية "آمنة". وأفراد الشرطة الوحيدين من الألبان الذين التقت بهم البعثة كانوا ثلاثة من كبار السن وكانوا يشتركون في توزيع الأغذية قرب دياكوفيتشا.

الحالة الإنسانية

٢٠ - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص كانوا لا يزالون مشردين داخل كوسوفو. وقدر عدد من الذين فروا إلى مناطق أخرى بـ ٠٠٠ ٢٤ شخص في الجبل الأسود، و ٥٠٠ ٢٠ في ألبانيا، و ٠٠٠ ٣ في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، و ٠٠٠ ١٠ في البوسنة والهرسك ونحو ٠٠٠ ٢٠ في صربيا. وفي ١١ بلدا أوروبيا شملها مسح أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفع مجموع عدد طالبي اللجوء من جمهورية يوغوسلافيا السابقة من ٠٠٠ ١١ شخص في الربع الأول من عام ١٩٩٨ إلى ٠٠٠ ٢٨ شخص في الربع الثالث منها. وتتراوح نسبة مقدمي طلبات اللجوء الذين هم من كوسوفو ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة.

٢١ - ولاحظت البعثة أنه أحرز قدر لا يستهان به من التقدم في عودة المشردين في كوسوفو على أثر وقف إطلاق النار واتفاق ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠ شخص عادوا إلى قراهم الأصلية، ومن بينهم ٠٠٠ ٢ مشرد في الداخل من الجبل الأسود. ومنذ الانسحاب العسكري في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عاد آلاف من المشردين إلى قراهم، وذكر العديدون ممن عادوا إلى منازلهم السليمة أنهم سيظلون في منازلهم وسيأوون معهم الجيران الذين فقدوا منازلهم. ويقوم آخرون بإصلاح منازلهم لجلب أسرهم. وفي بعض المناطق، ينكب القرويون على زراعة محصول القمح الشتوي. وعلى الرغم من أن بعض التقارير تتحدث عن مضايقة قوات الشرطة للعائلات وإعاقة نشاطها، لم يواجه معظم العائدين أية مشاكل تقريبا.

٢٢ - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، صار الأشخاص الذين يعيشون في العراء مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. ومن المشردين داخليا الذين قدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٠ شخص وكانوا يعيشون تحت الصفائح البلاستيكية قبل الانسحاب العسكري في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإنهم إما عادوا جميعا تقريبا إلى قراهم أو يقيمون الآن مع أسر مضيفة. بيد أنه لا تزال هناك قرى مقفرة تماما.

٢٣ - وهناك العديد من الأسر المشردة لا تزال مقيمة مع الأسر المضيفة وفي البلدات التي سلمت من القتال. وأدى ذلك بدوره إلى ظهور مشاكل. ففي العديد من البلدات تكتظ المساكن الخاصة بأعداد تفوق ثلاثة أو أربعة أضعاف سعتها العادية مما تترتب عليه مخاطر صحية كبيرة.

٢٤ - وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك نحو ٠٠٠ ٢٠ منزل ٦٠ في المائة منها تقريبا صارت حاليا غير صالحة للسكن. وفي الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو بمسح القرى قرية قرية للحصول على صورة دقيقة عن عدد العائدين وحالة المنازل. ويتوقع أن تساعد نتائج المسح وكالات المعونة في تخطيط المساعدة اللازمة لتوفير الملاجئ وتقديم إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ. وتدل المؤشرات الأولية على أن ٣٧٠ قرية تقريبا تضررت بدرجات متفاوتة. وحاليا تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، بتوزيع مجموعات ملاجئ طوارئ ريثما توزع مواد الملاجئ بانتظام أكبر إثر الانتهاء من المسح المشترك بين الوكالات.

٢٥ - وتحسنت بوجه عام، منذ تقريري السابق، إمكانية وصول الوكالات الإنسانية الى المشردين داخليا، ولكن هذه الوكالات لا تزال تصادف حالات تأخر في الحصول من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تأشيرات دخول لموظفيها وتواجه صعوبات في الحصول على تراخيص مزاولة النشاط اللاسلكي.

٢٦ - وتمكنت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بفضل الاستجابة المشجعة من المانحين للنداء الموحد الحالي المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الى كوسوفو، من زيادة مساعدتها الطارئة لضحايا النزاع. وفي الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، رافقت المفوضية قوافل نظمتها وكالات متعددة نقلت المساعدة الغوثية لـ ٧٠٠ ٢٠٨ شخص في مختلف أنحاء كوفوسو. وجاءت الامدادات، التي شملت مواد غذائية وغير غذائية، من المفوضية، وبرنامج الأغذية العالمي، وفيلق الرحمة الدولي، وجمعية المعونة المباشرة للأطفال، والخدمات الغوثية الكاثوليكية ومنظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام). وتنظم القوافل حاليا ثلاث مرات في اليوم ستة أيام في الأسبوع.

٢٧ - ورحبت وكالات الأمم المتحدة بمبادرة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإنشاء مراكز للتوزيع في جميع أنحاء كوسوفو ووصفتها بالخطوة البناءة. ولكن أكد العديد من المستفيدين المحتملين الذين أجرت البعثة مقابلات معهم أن من المرجح أن يؤدي قرار نقل إدارة هذه المراكز الى الشرطة المحلية الى ثني المشردين داخليا الألبان عن الاستفادة بالكامل من هذه المرافق. وتمشيا مع مبدأ الأمم المتحدة الذي

يقضي بتقديم المساعدة في أمس الأماكن حاجة اليها، اختارت معظم الوكالات حتى الآن مواصلة توزيع القسم الأكبر من المعونة عن طريق رابطة الأم تيريزا التي لديها شبكة واسعة وتتمتع بثقة السكان الألبان ولما كان من المشكوك فيه أن يكون أي من الصرب المحتاجين في كوسوفو في وضع يمكنه من الاستفادة من مراكز الأم تيريزا التي يديرها الألبان، فإن المساعدة ترسل الى الصرب المعوزين عن طريق جمعية الصليب الأحمر اليوغوسلافية.

٢٨ - ولا يزال وضع اللاجئين والمشردين داخليا مدعاة للقلق في الجبل الأسود، الذي يستضيف أكبر عدد من المشردين داخليا خارج كوسوفو. ولا يزال القرار الذي اتخذته حكومة الجبل الأسود، في ١١ أيلول/سبتمبر، بإغلاق حدودها في وجه المشردين داخليا القادمين من كوسوفو ساري المفعول. وقد بررت السلطات هذا القرار بأسباب اقتصادية وأمنية وأعربت عن قلقها البالغ إزاء احتمال تزعزع الاستقرار في الجبل الأسود نتيجة للوضع السائد في كوسوفو.

٢٩ - ومع عيش نصف سكان الجبل الأسود تقريبا دون خط الفقر وتشكيل اللاجئين والمشردين داخليا ما يصل الى ١٢ في المائة من مجموع السكان، قد يعجز الجبل الأسود فعلا عن التغلب على هذه المشكلة. وقد جعلت الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتردي العام لاقتصاد الجبل الأسود من شبه المستحيل على الحكومة عاملة من خلال الصليب الأحمر المحلي، أن تواصل بمفردها تقديم مساعدة شاملة الى القادمين الجدد من كوسوفو البالغ عددهم ٠٠٠ ٤٢ شخص. بالإضافة الى ٠٠٠ ٢٥ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة. ولكن المجتمع الدولي يقدم الى هؤلاء الأشخاص حاليا الكثير من المساعدة.

٣٠ - وخلصت بعثة تقييمية أخيرة أوفدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى أن النزاع أخذ يؤثر على القطاع الزراعي لعدم التيقن من إمكانية وصول العائدين الى أرضهم، وانهيار الإنتاج المحلي للحبوب، ونقص المعدات الزراعية، وتقلص أعداد المواشي. وسوف توجه الفاو نداء لتوفير المدخلات الزراعية الأساسية للاضطلاع بأنشطة الإنتاج الغذائي.

الألغام

٣١ - ثمة تقارير كثيرة تشير إلى أن قوات الحكومة والوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية تقومان بزرع ألغام. وأكد نائب رئيس الأركان العامة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن الجيش اليوغوسلافي لم يزرع ألغاما إلا على الحدود مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأنه لم يزرع ألغاما في العمق؛ كما أكد أن حقول الألغام هذه مسجلة بشكل سليم ودقيق وفقا للاتفاقيات الدولية؛ وأن بوسع الجيش إزالة جميع الألغام دون مساعدة من الأمم المتحدة أو أي وكالات أخرى. غير أن بعض التقارير تشير إلى أن الشرطة تقوم بزرع حقول ألغام وقائية صغيرة حول مواقعها في وسط كوسوفو. أما التقارير المتعلقة بحقول الألغام في الأراضي التي تسيطر عليها الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية هي تقارير غير تفصيلية في معظمها.

٣٢ - وأصبحت الألغام والشراك الخداعية تمثل مشكلة متزايدة في كوسوفو للمشردين العائدين إلى ديارهم وللأفراد العاملين في المجال الإنساني. وتفيد التقارير أنه لدى عودة المشردين داخليا إلى قراهم، قتل عدة أشخاص بالألغام المضادة للأفراد أو الشراك الخداعية المزروعة حول المنازل والمباني والآبار. وتوجد أيضا ألغام مضادة للسيارات في عدد من الطرق الترابية في الإقليم. وقد أدى العلم بوجود ألغام إلى تقييد الوصول للأغراض الإنسانية في عدة مناطق. وستتفاقم هذه الحالة مع بداية الشتاء، عندما تغطي الثلوج الآثار التي تتيح التعرف على مواقع الألغام الأرضية. وطلبت الوكالات الإنسانية من المجتمعات المحلية أن تلتمس مساعدة الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية في إزالة الألغام الأرضية من المناطق التي تسيطر عليها تلك الوحدات. وتبذل حاليا جهود لتدريب أفراد الإغاثة، في مجال التوعية بالألغام والإسعافات الأولية. ونظرا لعدم وجود بعثة فنية لمسح حقول الألغام، فإن عدم التأكد من المناطق المزروعة بالألغام عموما يشكل تهديدا من نوع خاص.

حقوق الإنسان

٣٣ - إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تواصل وجودها لأغراض الرصد في كوسوفو وتقدم تقارير دورية إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وإلى جيري دياننستبييه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام المقرر الخاص بثالث زيارة له إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويرد تقريره عن حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة، بما فيها كوسوفو، في الوثيقتين A/53/322، و Add.1.

٣٤ - وتتطابق التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان مع فئات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تميزت بها أزمة كوسوفو على مدى أشهر عديدة. ويبدو أن حالة حقوق الإنسان لم تتغير كثيرا منذ توقيع اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتعزى الانتهاكات إلى قوات الأمن الصربية والوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية وجماعات الدفاع القروية. وتحدثت تقارير كثيرة عن وقوع أعمال انتقامية ومسلحة وحالات تعذيب وسوء معاملة، وعمليات احتجاز تعسفي، وحالات اختفاء قسري ومضايقة ومعاملة تمييزية.

٣٥ - وقد تعرضت الآثار الدينية والثقافية للتدمير والتخريب، في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق الحضرية التي لم يقع فيها قتال على السواء. وفي مناقشات مع المقرر الخاص ومع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أكد ممثلو الحكومة في بريستينا أن القوات الحكومية هي المسؤولة فعلا عن التدمير المتعمد والانتقامي لممتلكات ألبان كوسوفو في بعض المواقع. كما أكد العائدون من المشردين داخليا والمسؤولون الحكوميون ممارسة "فرز" المشردين داخليا، التي ينفصل فيها الرجال عن النساء والأطفال، ثم يحتجزون للاستجواب لفترات تتراوح بين ساعات وعدة أيام. وتشير التقارير إلى أن الكثيرين ممن يتم احتجازهم يتعرضون للضرب والإهانة أثناء الاستجواب.

٣٦ - وأكدت وزارة العدل الصربية أنه يجري حاليا التحري عما يزيد على ٥٠٠ ١ شخص، من بينهم ٥٠٠ فرد يتحرى عنهم غيابيا، للشك في تورطهم في أنشطة مناهضة للدولة وفي أنشطة الوحدات شبه

العسكرية الألبانية الكوسوفية. وقد أدين بعض الأشخاص بالفعل وصدرت ضدهم أحكام. وتفيد التقارير بوقوع خمس حالات وفاة أثناء الاحتجاز حتى الآن. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمراقبة هذه المحاكمات، التي بدأت أولاها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في بريزرين. وذكر وزير الداخلية الصربي أنه لا يمكن مناقشة إصدار قانون عفو إلا بعد التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي، وإجراء تعداد وانتخابات، وتشكيل أجهزة جديدة لحكومة محلية بناء على ذلك.

٣٧ - واكتسبت الحاجة لإجراء تحقيقات مستقلة في عمليات الإعدام التعسفي المدعى بوقوعها أهمية عاجلة متجددة، وذلك نظرا لاكتشاف أعداد كبيرة أخرى من الجثث في عدة مواقع بكوسوفو. كما تلقت البعثة تقارير عن ادعاءات بوقوع حالات قتل تمت خارج نطاق سلطان القضاء ومذابح ارتكبت في غورنيي أوبرينيي، وكليكا، وغولبوفاتش، وفولوياك، وماليسيفو، وروسيتش، وغلوغوفاتش، وجرمنيك. ونتيجة للجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي وغيره والمنظمات الدولية، ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولمبادرات من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافية الاتحادة، وصل فريق من خبراء الطب الشرعي الفنلنديين إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لمساعدة السلطات في إجراء تحقيقات في حالات القتل التعسفي المدعى بوقوعها والمقابر الجماعية. وحسبما ذكرت وزارة الخارجية الفنلندية، يعتزم الفريق أيضا إجراء تحقيقات مستقلة حسب الاقتضاء. وللأسف، لم تتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاونا تاما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولم يتمكن فريق من العاملين في المحكمة برئاسة المدعي العام لويس آربور من الدخول إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسبب رفضها منحهم تأشيرات دخول.

٣٨ - ويسود قلق متزايد بشأن مصير ومكان وجود عدد يتراوح بين ١٤٠ و ١٥٠ من المدنيين وضباط الشرطة الذين لا يزالون مفقودين بعد أن اختطفتهم الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية. وتشير سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى أن الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية اختطفت ٢٤٩ من المدنيين ورجال الشرطة. وتتعلق آخر هذه الحالات باثنين من الصحفيين من وكالة الأنباء التابعة للدولة، اختفوا يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ورغم التأكيدات بأنهم بخير وأنه سيفرج عنهم بسرعة، فإن التقارير الأخيرة تشير إلى أنه "حكم عليهم" بالسجن لمدة ٦٠ يوما. وقد وجه المقرر الخاص، أثناء زيارته لكوسوفو، نداء بإطلاق سراح جميع المختطفين.

خامسا - بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

٣٩ - في بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة، نيابة عن المجلس، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، طلب رئيس المجلس إليّ أن أدرس كيف يمكن كفالة امتلاك الأمانة العامة قدرة مباشرة على تقييم ما يحدث من تطورات على أرض الواقع، وأن أواصل تقديم التقارير إلى المجلس بشأن الامتثال للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). وتلبية لهذا الطلب، وبعد إجراء مشاورات مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أوفدت بعثة مشتركة بين إدارات الأمم المتحدة، برئاسة ستافان دي ميستورا، إلى جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية لبحث هاتين المسألتين. وبالنظر إلى النشر المقترح في كوسوفو لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأجل مراقبة مدى الامتثال، قيّمت بعثة الأمم المتحدة أيضا الطرائق الممكنة لتنسيق الأنشطة على الصعيد الميداني بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة.

٤٠ - وخلال الفترة الممتدة بين ١٧ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، زارت البعثة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو والجبل الأسود، وكذلك أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في فيينا. والتقى أعضاء البعثة بعدد من مسؤولي الحكومة والمسؤولين المحليين، وكذلك بممثلي الطائفة الألبانية الكوسوفية. كما أجرى أعضاء البعثة مشاورات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والمحلية، وأعضاء السلك الدبلوماسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وزارت البعثة مناطق مختلفة من كوسوفو - (انظر الخريطة) - وأجرت مقابلات مع كثير من المواطنين المحليين المنتمين إلى فئات إثنية مختلفة. وأجرى رئيس البعثة مشاورات مع كبار المسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي بعثة التحقق في كوسوفو.

٤١ - وحتى الآن، ظلت قدرة الأمانة العامة على تقييم التطورات في الميدان مقتصرة بصفة رئيسية على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وقد قدمت المعلومات في هذين المجالين بفعالية وانتظام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفتها الوكالة الرائدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ساهمت في تقارير الأمين العام الشهرية التي تعد عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨). كما أن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاية مستقلة تفي بها عن طريق المقرر الخاص، إذ تقدم إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا. ورغم أن مكتب اتصال بلغراد التابع للأمم المتحدة يبلغ الأمانة العامة بالتطورات السياسية والعسكرية في جمهورية يوغوسلافيا، بما فيها كوسوفو، فإنه غير مكلف بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن تلك المسائل، ولا بالتواجد في كوسوفو. ولذلك ليس لديه القدرة على تزويد المجلس بمعلومات منتظمة ومؤكدة بشأن الحالة في الميدان. وفي الوقت نفسه، أكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي لبعثة الأمم المتحدة استعدادهما لتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو وفقا للمهام المسندة إليهما والموافق عليها حديثا. وبعد أن استكشف السيد دي ميستورا مختلف الطرائق اللازمة لتزويد المجلس بمعلومات مباشرة عن الحالة في كوسوفو، قام بإعداد عدة بدائل لأنظر فيها.

٤٢ - ولدى القيام بذلك، فإنه أخذ في الحسبان أن تقديم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باعتبارها الوكالة الرائدة في هذه المنطقة، قامت بتعزيز دورها التنسيقي بوضع ترتيبات تشمل شركاء المساعدة الإنسانية الآخرين العاملين في كوسوفو والعدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية الممثلة في الميدان. وتعقد اجتماعات أسبوعية ترأسها المفوضية لتنسيق تقديم المساعدة وتفادي ازدواجية الأنشطة بين الشركاء. وترتبط المفوضية أيضا بعلاقات عمل جيدة مع السلطات الاتحادية والمحلية. ويتعين تعزيز أنشطة المفوضية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وخصوصا في كوسوفو، في ميادين الرصد والتدريب

وبناء القدرات، وذلك بزيادة عدد موظفي المكاتب في الميدان، وقد أبرمت مذكرة التفاهم بين المفوضية وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٤٣ - ومن البديهي أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع وجود ٠٠٠ ٢ مراقب تابعين لبعثة التحقق في كوسوفو، ويتعين توزيعها على أرض الواقع في الميدان، صارت هي المنظمة السياسية الرائدة في معالجة أزمة كوسوفو. وستتمثل المهمة الرئيسية لبعثة التحقق في مراقبة الامتثال لقرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨). ولن تفـــرض البعثة الامتثال، كما أنها لن تتصدى للاضطرابات المحلية، ولا ترد على الأعمـــال العدائية، كما أنها لن تفرض إمكانية الوصول لمنظمات الإغاثة.

٤٤ - وبانتظار أن تنشئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة للتحقق في كوسوفو، ستواصل وكالات الأمم المتحدة التعاون مع بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو، التي يتوقع أن تعمل في الفترة الانتقالية بصفتها بعثة التحقق في كوسوفو إلى أن تستوعبها هذه الأخيرة في نهاية المطاف. وتبين من المشاورات الأولية التي أجراها السيد دي ميستورا مع رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، وليام ووكر، ومع فرقة الدعم السوقي السابق لعملية نشر المراقبين التابعة للبعثة، وكذا مع جيان كارلو أراغونا الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفرقة التخطيط المركزي التابعة للبعثة، أن ثمة رغبة قوية لدى المنظمتين لضمان الاتفاق المبكر على مسائل التنسيق، تفاديا لخطر التداخل وأي سوء فهم لأدوار كل منظمة. ولضمان الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الدولي.

٤٥ - ولبلوغ هذه الغاية، من المتصور أن يقتصر دور الأمم المتحدة في كوسوفو على المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. وتظل المفوضية وكالة رائدة في مجال المساعدة الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميدان حقوق الإنسان. ولتيسير التنسيق في الميدان بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أقامت المفوضية اتصالا وثيقا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، ومع فريق الطليعة التابع لبعثة التحقق في كوسوفو. كما يتوقع أن يكون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجود في بريستينا، تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك للمساعدة في جهود التنسيق وفي الخطط الطويلة الأجل للتعمير/التنمية بعد انتهاء الصراع في كوسوفو. وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من جهتها، لفتح مكتب فرعي في بريستينا. وسوف تنشئ، بالتعاون مع البعثة والمفوض السامي لشؤون اللاجئين نظاما فعالا لتبادل المعلومات بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو، وفي حين من المنتظر إقامة اتصال مع حلف شمال الأطلسي أساسا عن طريق مكتب اتصال الحلف في مقر الأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن يقام التنسيق على أرض الميدان في بريستينا.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٤٦ - إنني أرحب بالاتفاق الذي توصل إليه رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمبعوث الخاص للولايات المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وباتفاق ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي وباتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد أن إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو، التي أعتقد أنها يمكن أن تساهم في التسوية السلمية لأزمة كوسوفو، وإنني أهيب بجميع الأطراف المعنية التعاون مع البعثة. وستواصل الأمم المتحدة، من جهتها، أنشطتها الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وستدعم جهود بعثة التحقق في كوسوفو والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. فتشعب المهام واتساع نطاقها في كوسوفو يستلزمان أن تكون جهود جميع المنظمات في الميدان منسقة متضافرة. وستقيم جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة هناك خطوط اتصال مع بعثة التحقق في كوسوفو لبلوغ هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة من أجل سير أعمال البعثة عن طريق مركز الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي وكلية الأركان التابعة للأمم المتحدة في تورينو.

٤٧ - وإنني أرحب أيضا بجهود كريستوفر هيل من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يدعمها فولفغانغ بتريش من النمسا، في التشجيع على إجراء حوار سياسي بين السلطات الصربية وممثلي الجالية الألبانية في كوسوفو وأدعو جميع الأطراف إلى التعاون معهما في مساعيهما.

٤٨ - وفي حين أرحب بالتقارير التي تفيد بتخفيض حجم القوات الحكومية في كوسوفو إلى المستويات المتفق عليها، أحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد ومن دواعي القلق ما تردد من تقارير مفادها عودة الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية إلى المواقع التي كانت تحتلها القوات الحكومية، ولا سيما قيامها بهجمات متواصلة على قوات الأمن والمدنيين، فهذه الحالة تستدعي القيام على جناح السرعة بالنشر المبكر لمراقبي بعثة التحقق في كوسوفو، للتواجد على مدار الساعة من أجل إعادة الاستقرار والثقة وإتاحة التحقق المتواصل من الأحداث في الميدان.

٤٩ - ومن دواعي قلقي أيضا عدم تعاون حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإني أحث سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الامتثال لطلبات المجتمع الدولي بما فيها الطلبات الواردة في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨).

٥٠ - ورغم بداية العودة الجماعية للمشردين داخليا إلى ديارهم، فإن الحالة في الميدان تشير إلى وجوب مواصلة التصدي لنتائج التشريد الجماعي على كل من الصعيد الدولي والصعيد الإقليمي والصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة الدور التنسيقي الفعال الراسخ الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين باعتبارها وكالة رائدة في مجال الأنشطة الإنسانية في كوسوفو، وتجسيده في اتفاق رسمي يبرم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن مواصلة تعزيز دور المفوضية التنسيقي بتوسيع نطاق مشاركة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تسهيل جهود التنسيق وفي الخطط الطويلة الأجل للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع. كما سيلزم إيلاء المزيد من العناية للاحتياجات الإنسانية للاجئين في الجبل الأسود، وكذلك إلى أولئك اللاجئين في صربيا والذين يبلغ عددهم نصف مليون لاجئ.

٥١ - ولأن المخاوف المشروعة المتعلقة بالأمن الشخصي كانت العقبة الرئيسية الماثلة أمام عودة المشردين داخليا، فإن التدابير السياسية التي تكفل الأمن الحقيقي للناس شرط أساسي لأي حل للأزمة الإنسانية. وستتيسر هذه العملية لو قدمت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الضمانات اللازمة لجميع المدنيين العائدين وذلك لتجنب الاستجوابات الشاملة لجميع الذكور المشردين داخليا. وإصدار قانون العفو المناسب المؤدي إلى حدوث هذا سيكون أمرا حاسما في هذا الصدد. وبالمثل فإنه يتعين على الوحدات شبه العسكرية الألبانية الكوسوفية وقف أي عمل مسلح قد يثير رد فعل من جانب قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما يتعين عليها أن تتوقف فورا عن الاختطاف وأي أنشطة عنيفة أخرى.

٥٢ - والخوف المستمر المُعرب عنه فيما يتعلق بأمن العائدين يبرز الحاجة إلى القيام بمراقبة فعالة لأنشطة قوات الشرطة المحلية، وإلى تدريبها، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. وما لم تُعالج هذه المسألة بصفة عاجلة، ستتقوض عملية العودة من أساسها لعدم الثقة في قدرة الشرطة المحلية على حماية اللاجئين أو رغبتها في ذلك. ويمكن لوحدة الأمم المتحدة للشرطة المدنية أن تقدم المشورة في هذا المجال، إذا ما طُلب منها ذلك ورئي أن ذلك مناسبا. وستوفر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كتيبات العمل المتوفرة لديها عن الموضوع.

٥٣ - وسيتيح إنشاء مكتب فرعي لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في كوسوفو لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاضطلاع بمهامها الموسَّعة للرصد والدعاية بالتعاون المباشر مع بعثة التحقق في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى. وسيكون للتدابير المبكرة الفعالة المنسقة في حالات الإساءة لحقوق الإنسان دور حاسم في بناء الثقة من أجل عودة اللاجئين والمشردين.

٥٤ - ومن الضروري إنشاء قدرة لبدء خطة شاملة ومتكاملة في مجال الألغام تشمل التوعية بالألغام والتثقيف بشأنها والإعلام عنها ووسمها بعلامات وإزالتها. وسوف يدرس مركز عمل الأمم المتحدة المتعلق بالألغام إمكانية تقديم المساعدة في هذا المجال.

٥٥ - وينبغي للأزمة الحالية في كوسوفو ألا تحجب عن الأنظار ضرورة تقييم احتياجات الإنعاش والتعمير المتوسطة الأجل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويمكن أن يقوم البنك الدولي وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي والمانحون الثنائيون بدور رئيسي في هذه العملية، لا سيما في مشاريع ما بعد انتهاء الصراع في كوسوفو.

٥٦ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء قدرة مباشرة لتقييم الحالة في الميدان (انظر الفرع خامسا أعلاه)، يجدر بالإشارة أنه عقب الطلب الذي كلفني به مجلس الأمن وافق المجلس على قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإنشاء بعثة التحقق في كوسوفو. وبمقتضى اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أسندت إلى بعثة التحقق في كوسوفو، في جملة أمور، مسؤولية تقديم تقارير إلى المجلس. ويشمل هذا، من وجهة نظري، تقديم التقارير عن الحالة في كوسوفو من منظور سياسي، وهي مهمة كانت تضطلع بها الأمانة العامة بصعوبة بالغة، نظرا لانعدام الوجود المستقل في الميدان خلال الأشهر القليلة الماضية. ومن الواضح تماما أن قرار إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو قد ألغى تماما الحاجة إلى مثل هذا الوجود. وبأخذ ذلك في الاعتبار، وبعد النظر في الخيارات المقدمة من السيد ميستورا قررت ألا أوصي بإقامة وجود سياسي للأمم المتحدة في كوسوفو تجنبا لوجود قناتين متوازيتين لتقديم التقارير مما قد يؤدي إلى الارتباك والتداخل في الميدان. وكذلك إلى نفقات مالية لا لزوم لها. ولذا، أرى أن من المهم في هذه المرحلة إيجاد قنوات واضحة للاتصال بصدد هذه المسألة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا لزم الأمر، يمكن إيفاد بعثات قصيرة الأجل إلى المنطقة للنظر في جوانب محددة بناء على طلب المجلس. وإذا دعت الحالة في المستقبل إلى وجود للأمم المتحدة في الميدان على نطاق أوسع، فإنه يمكن للمجلس أن يعود إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

٥٧ - وقد طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٢٠٣ (١٩٩٨) أن أقدم بالتشاور مع الأطراف المعنية في الاتفاقين المبرم أحدهما في بلغراد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وثانيهما في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن تنفيذ ذلك القرار. غير أن الاتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يُشير إلى أن تلك المنظمة ستقدم تقاريرها إلى المجلس مباشرة. وأقترح أن تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي بتقديم التقارير إلى المجلس عن طريقي (مثلما تفعل قوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي)، وسوف استمر في تقديم تقارير إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية وبشأن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو. وفيما يتعلق بتواتر هذه التقارير ينبغي تحديد ذلك بالتشاور مع بعثة التحقق في كوسوفو ومنظمة حلف شمال الأطلسي. غير أني أرى أنه في ظل الظروف الحالية ونظرا للاستقرار الذي تحقق في الميدان تكفي التقارير الربع سنوية، وذلك ما لم يطلب المجلس غير ذلك أو تفرضه الأحداث في المنطقة.

المرفق الأول

معلومات بشأن الحالة في كوسوفو والتدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مقدمة عملا بالفقرتين ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

(أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

الحالة العامة

١ - اتسمت الفترة المنقضية منذ تقديم التقرير السابق، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بهدوء نسبي تخلله قتال متقطع في جميع أنحاء كوسوفو وعمليات محددة قامت بها قوات الأمن اليوغوسلافية في عدة مواقع، واستمر حرق المنازل ونهبها، وتدمير الممتلكات، وقصف القرى، ولا سيما في منطقتي دياكوفيتشا وبريزرن.

٢ - وبنهاية أيلول/سبتمبر قامت قوات الأمن الصربية، لأول مرة منذ نشوب الصراع، بعمليات لم تقتصر على وسط كوسوفو وامتداد الحدود المشتركة مع ألبانيا، بل شملت أيضا منطقة تقع شمال بريستينا، بين متروفيتشا وبودوييفو، وهي ما يسمى منطقة شالا (وهي مثلث بين كوسوفسكا ومتروفيتشا، وبودوييفو، وفوسيترن)، مما أدى إلى تشريد العديد من الناس ورحيلهم إلى فوسيترن وبريستينا. وقد وسع نطاق هذه العملية فيما بعد لتشمل قرى عديدة على سفح جبل سيسافيتشا (حافة منطقة درينيتشا).

٣ - وخلال الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، شوهدت قوات مسلحة تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهي تعيد نشر أفرادها ومعداتها، تاركة بعض أكبر بلدات كوسوفو إلى مواقع قريبة من الحدود.

٤ - ورغم الإعلانات التي أصدرتها الحكومة الصربية وجيش تحرير كوسوفو التي أعربا فيها عن استعدادهما لإبداء "ضبط النفس" استجابة لدعوة مجلس الأمن في الشهر الماضي، فما زال يجري الإبلاغ عن حالات قتال وعن تدمير ممتلكات.

أنشطة المراقبة في كوسوفو

٥ - واصلت بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو أنشطتها في المقاطعة، بمراقبة الحالة ومدى الامتثال لقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨).

٦ - وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، تمثلت أوضح استجابة للمطالب الدولية في الانسحاب الجزئي للوحدات، ولا سيما الوحدات التابعة للجيش اليوغوسلافي، وتصرفت قوات الأمن بصورة أكثر حذرا وإن

ظل وجودها ملحوظا. وقد رأى المراقبون أن هذا الوجود ضروري نظرا لاحتمال قيام جيش تحرير كوسوفو، بعد أن شجعته الظروف، بانتهاز فرصة ضعف الترتيبات الأمنية.

حالة السكان المدنيين

٧ - وفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أرغمت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الشرطة والجيش الصربيين ضد معاقل جيش تحرير كوسوفو نحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة على النزوح من ديارهم. ومن هؤلاء يوجد ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخل كوسوفو، في حين ما يزال يوجد في العراء نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا. وما زال الخوف عاملا رئيسيا في منع عودتهم، إلى جانب وجود شاغل آخر هو تدمير منازلهم الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: إلى ماذا يعودون.

٨ - وبصفة عامة، ظل الصراع يسبب مزيدا من التشريد واللجوء ويقلل عدد العائدين. وبالإضافة إلى هذا، يعاني الكوسوفيون المشردون داخليا صعوبات متزايدة في دخول الجبل الأسود من صربيا.

تدفق اللاجئين

٩ - أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن إجمالي عدد اللاجئين في ألبانيا بلغ ٥٠٠ ٢٠ لاجئ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، منهم ٠٠٠ ٧ ما زالوا في محافظة تروبويي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تدفق اللاجئين الرئيسي الداخل إلى ألبانيا قادما من الجبل الأسود، نظرا لأن عبور الحدود المشتركة مع مقاطعة كوسوفو التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أصبح أكثر خطرا بالنسبة للاجئين.

١٠ - وقد بلغ الأمر منعطفا حرجا خلال النصف الثاني من أيلول/سبتمبر، عندما ساقت سلطات الجبل الأسود موجة ضخمة فجائية قوامها أكثر من ٥٠٠ ٤ لاجئ كوسوفي، كانوا قد طردوا من الجبل الأسود، إلى نقطة عبور الحدود في باشكيم الواقعة في وادي فيرسوش الشمالي النائي، ومن ذلك المكان حاول اللاجئون المضي إلى شكودرا. وقد جاء معظمهم من منطقة ديسيني، وكان ذلك انعكاسا للقتال الدائر هناك. وقد وجد اللاجئون حالة أمنية متدهورة إلى حد كبير، وتعرضوا لكمائن عديدة، وأضيف ذلك إلى حالة الطرق الشديدة الوعورة.

١١ - وفي أجزاء أخرى من الحدود المشتركة بين ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، استمر اللاجئون في دخول ألبانيا، وإن كان ذلك بأعداد أصغر عن ذي قبل، نظرا لأن بواكير الثلج في مناطق الجبال خلقت مصاعب إضافية لمن يحاولون عبور الحدود. وخلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، استمر عدد محدود من اللاجئين في دخول ألبانيا عن طريق مقاطعة هاس ومن خلال بحيرة شكودرا. وتذهب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنه ما زال يوجد نحو ٠٠٠ ٣ شخص في محافظة تروبويي ونحو ٩٠٠ شخص في محافظة كوكس/ هاس.

التداعيات المحتمل تولدها عن صراع كوسوفو

١٢ - صدرت التعليمات لبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة في تيرانا وسكوبه وسراييفو لتتابع بدقة التداعيات المحتمل تولدها عن صراع كوسوفو.

١٣ - وقد أصبحت حالة اللاجئين في ألبانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر مدعاة للتشاؤم عن ذي قبل، وذلك بعد التدفق الذي حدث في الشمال، مما جعل من الصعب للغاية على السلطات الألبانية معالجة الموقف. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استعدادها لإعلان حالة طوارئ إنسانية إذا لم تتمكن السلطات من توفير أماكن إقامة كافية.

١٤ - وقد اكسبت مشكلة اللاجئين في ألبانيا أبعادا سياسية أوسع بكثير، حيث تبين أن من المستحيل الإبقاء على جميع اللاجئين في الشمال الشرقي. فقد انتقل إلى الخارج كثير من اللاجئين، البالغ عددهم نحو ٠٠٠ ٢٥ الذين عبروا إلى ألبانيا. ولجأت أعداد كبيرة أخرى إلى تيرانيا ودورس. وقلة من هذه المجموعة الأخيرة هي التي سترضى فيما بعد بالانتقال إلى أماكن الإقامة الجماعية.

١٥ - وما يزال إنفاذ القانون والنظام في شمال شرق ألبانيا ضعيفا للغاية، والكثيرون يعتمدون بشدة على الصلات الأسرية، مما يسبب قلقا مستمرا لدى المجتمع الدولي، وقد تسببت الحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها، إلى جانب الأحوال الجوية المتدهورة، في دفع معظم الوكالات الدولية إلى هجر المنطقة.

١٦ - وفي شكودرا، وعلى الرغم من التوتر الحاد المتصل بالأحداث في تيرانا، ظلت الحالة هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم أن الشرطة المحلية وحدت قواها، فيما يبدو، مع قوى الشرطة السابقة المرتبطة بالحزب الديمقراطي. وفي بيرام كوري، أدت حالة انهيار القانون الجارية إلى نهب مستودع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نهبا شديدا وقررت معظم الوكالات الإنسانية العاملة في المنطقة وقف أنشطتها في المنطقة أو الحد من عملياتها بشدة.

١٧ - وفيما يتعلق بحوادث الحدود، حدث في نهاية أيلول/سبتمبر اشتباك خطير بالقرب من مركز حدود مورينا، عندما فتح ٣٠ جنديا من جنود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية النيران على أراضي ألبانيا عقب اصطدام شاحنة تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بلغم يعتقد أن جيش تحرير كوسوفو هو الذي بثه. وأعقب هذه الحادثة قصف من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لقرية بادش الألبانية. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت التقارير أن الوحدات التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، المنشورة على خط الحدود المشترك مع ألبانيا، جرى تعزيزها بطريقة تتجاوز كثيرا الأحجام المعتادة، وكان ذلك قبل توجيه منظمة حلف شمال الأطلسي تهديداتها بشن ضربات جوية.

١٨ - وخلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، لوحظت أنشطة لجيش تحرير كوسوفو في منطقتي هاس وتروبويي، حيث انتقل ذلك الجيش علنا إلى بعض مناطق الحدود. ولاحظ الأفراد الدوليون ما بدا

وكأنه مرفق تدريب في بابيني وقاعدة سوقيات لجيش تحرير كوسوفو في باباي. وهضبة بادش وبلدة تروبويي، وهما معقلان سابقان لجيش تحرير كوسوفو، خاليتان تقريبا من المقاتلين غير النظاميين.

١٩ - والأزمة السياسية، التي سادت ألبانيا في منتصف أيلول/سبتمبر تدهورت إلى حالة من العنف جرى فيها إطلاق النيران على المباني الرسمية والممتلكات الخاصة في تيرانا ونهب تلك المباني والممتلكات، لم تساعد على تعزيز وجود الدولة الضعيف فعلا في شمال ألبانيا وسيطرة السلطات الألبانية بالتالي على الحدود المشتركة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٠ - وقد وجهت جميع الأحزاب السياسية انتقادات كثيرة لرئيس الوزراء نانو بشأن بيان أدلى به في لشبونة في أوائل أيلول/سبتمبر، قبل استقالته بأيام قليلة، نادى فيه بأن تكون كوسوفو داخل اتحاد يوغوسلافي ديمقراطي.

٢١ - وما يزال من الواضح أن استمرار مشكلة كوسوفو بدون حل سيظل يربط ألبانيا بأزمة تلك المقاطعة اليوغوسلافية، وأن ألبانيا، لو ظلت غير مستقرة، ستستخدم كقاعدة أو مأوى لأعداد من المقاتلين السابقين المحبطين، مما يزيد فقط من صعوبات التوصل إلى حل طويل الأجل. ولذا، فإن مبادرات من قبيل مبادرة "مجموعة أصدقاء ألبانيا" ستفيد في إشاعة الاستقرار لا في ألبانيا وحدها، بل وفي المنطقة ككل.

٢٢ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ظلت الحالة هادئة في منطقة الحدود الشمالية خلال النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر، بدون حوادث جسيمة، واستمرت فيها جميع نقط عبور الحدود مفتوحة تعمل بشكل طبيعي. ولم تقع حوادث ذات شأن؛ وكانت حوادث العبور والتهريب غير الشرعيين أقل من أي وقت مضى منذ الاستقلال، بسبب وجود قوات الأمن اليوغوسلافية على الجانب الشمالي من الحدود، وزيادة مخاطر العبور غير الشرعي خلال أزمة كوسوفو. وعلى الحدود الغربية مع ألبانيا، لم يحدث تغيير شديد في نمط النشاط. ولا تزال تقع حوادث دورية تتمثل في محاولات الدخول غير المشروع، المسلح في بعض الأحيان، تقوم بها جماعات صغيرة من ألبانيا. وتشتبك تلك الجماعات أحيانا مع قوات الأمن التابعة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتطلق عليها النيران في بعض الأحيان.

٢٣ - ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ٣ ٠٠٠ شخص يرتبط وجودهم بالصراع في كوسوفو بشكل مباشر.

٢٤ - والمخاطر المحتملة التي ينطوي عليها تداعي الصراع من كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تقسم الرأي العام، فيما يبدو، وفق التقسيم العرقي نظرا لخشية السكان المنتمين عرقيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من نتائج التدابير العسكرية ولتأييد كثير من أبناء المجموعة العرقية الألبانية لهذه التدابير تأييدا ضمنيا. وقد حذر زعيم الحزب الديمقراطي الصربي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهو الحزب السياسي الرئيسي الممثل للأغلبية الصربية، من أن

أي هجوم على صربيا قد يفسر على أنه هجوم على الصرب عموما. غير أن كوسوفو لم تكن مسألة رئيسية خلال حملة الانتخابات البرلمانية، ولم تحظ إلا بقدر ضئيل من التعليقات العامة.

٢٥ - وبحلول الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، كان قد استقر في البوسنة والهرسك نحو ٨٠٠ ٧ لاجئ من كوسوفو، ذهب معظمهم إلى منطقة سراييفو. وقد حدث أعلى معدل لهذا التدفق في منتصف أيلول/سبتمبر (نحو ٨٠٠ لاجئ في الأسبوع) وانخفض بسرعة منذ ذلك الحين. ومعظم اللاجئين من المسلمين، المنتمين إلى المجموعة العرقية الألبانية، ولم تتحدث التقارير سوى عن حفنة من اللاجئين الصرب الوافدين من كوسوفو. وقد جرت استعدادات محدودة لتزويد مخيمات اللاجئين بما يلزمها. وهناك ثلاث منها فقط عاملة حاليا، وثلاثة مخطط لإقامتها. ويقيم نحو ١ ٠٠٠ لاجئ في مصنع كوكاكولا بضاحية هادزبتشي في سراييفو، في حين يضم كل من المخيمين الآخرين نحو ١٠٠ لاجئ. وقد تشتت اللاجئون الباقون في البوسنة والهرسك، واجدين المأوى في أغلب الأحيان في ضيافة الأقارب.

٢٦ - وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن حوادث محددة، لاحظ الموظفون الميدانيون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجود "آثار متداعية" على مستوى المصالحة العام في المناطق التي تعاني من تدفقات اللاجئين الوافدة من كوسوفو، وفي المناطق التي تكافح بالفعل لحل مسائل العودة؛ وقد زاد الوجود الإضافي للاجئين الوافدين من كوسوفو من حدة التوتر. وفي هذه المناطق، ينظر العائدون الآخرون إلى الوافدين الجدد من كوسوفو بوصفهم منافسين على القدر المتاح من أماكن الإقامة العزيزة.

التدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٢٧ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أرسل وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زيفادين يوفانوفيتش رسالة إلى برونيسلاو جميريميك وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعا فيه المنظمة إلى "أن تشهد بنفسها على الطبيعة التطور الإيجابي للعمليات الأكثر حسما في كوسوفو وميتوهيبا". وفي نشرة صحفية صدرت في اليوم التالي، أكد رئيس المنظمة الحالي أن أنسب الشروط لقبول تلك الدعوة ستظهر عندما تلبي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشروط الواردة في المقرر رقم ٢١٨ الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فضلا عن قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). وأكد أن الأمر متروك لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من خلال امتثالها التام لأحكام الوثائق السالفة الذكر، لأجل تمكين المنظمة من المساهمة في حل الأزمة المتعلقة بكوسوفو.

٢٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبعد أن أشار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الفقرة ١ من مقرره رقم ٢١٨، وإلى بيان الرئيس الحالي المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الذي أكد فيه استعداد المنظمة منذ أمد بعيد للمساهمة في إيجاد حل سلمي للأزمة في كوسوفو، اتخذ المقرر رقم ٢٥٩ الذي أيد فيه الجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لأجل اتخاذ الترتيبات اللازمة مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لكي تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه المساهمة.

٢٩ - واستنادا إلى الترتيبات التي توصل إليها السيد رتشرد هولبروك المبعوث الخاص للولايات المتحدة، الذي يمثل أيضا فريق الاتصال، مع الرئيس اليوغوسلافي ميلوسوفيتش، قام السيد برونيسلاو جيريميك وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزيفادين يوفانوفيتش وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتوقيع في بلغراد يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على اتفاق إنشاء بعثة للتحقق في كوسوفو تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٠ - وستكون المهمة العامة للبعثة التحقق من امتثال جميع الأطراف في كوسوفو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٩٩ (١٩٩٨) وتقديم تقارير عن أوجه التقدم و/أو عدم الامتثال إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس الأمن والمنظمات الأخرى. وعلاوة على ذلك، ستسند إلى بعثة التحقق مهمة الإشراف على إجراء انتخابات في كوسوفو ضمانا لكفالة حرية الانتخابات ونزاهتها.

٣١ - وستتكون هذه البعثة، غير المسبوقة من حيث حجمها، من نحو ٢ ٠٠٠ من أفراد التحقق غير المسلحين كما ستكون متواجدة دائما في مواقع في جميع أنحاء كوسوفو، العدد الذي تعتبره ضروريا للاضطلاع بمسؤولياتها. وستنوب بعثة المراقبة الدبلوماسية الحالية في كوسوفو عن بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ريثما يتم إنشاؤها، وفيما بعد ستنضم إليها البعثة الجديدة التابعة للمنظمة.

٣٢ - وفي أثناء المحادثات التي أجراها رئيس المنظمة الحالي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في بلغراد، تقدم زيفادين يوفانوفيتش وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعدد من الوعود مؤداها أن الحكومة الاتحادية ستبذل قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاق. وأعرب عن أمله في أن تسهم البعثة في تقييم الحالة "بطريقة موضوعية صادقة غير متحيزة". كما وعد الوزير يوفانوفيتش رسميا بكفالة الأمن لأفراد بعثة التحقق في كوسوفو وفقا لاتفاقيات فيينا. وأكد أن البعثة ستتاح لها جميع إمكانيات التنقل والوصول إلى المعلومات المطلوبة على أرض الواقع.

٣٣ - وفي اليوم ذاته، اجتمع رئيس المنظمة الحالي في بريستينا مع الدكتور إبراهيم روغوفا، زعيم الطائفة الألبانية في كوسوفو، الذي أعرب عن اعتقاده بأن الاتفاق الموقع في بلغراد تشوبه عيوب كثيرة قد تسبب خيبة أمل للطائفة الألبانية. كما أعرب عن خيبة الأمل لعدم اشتراك ممثلين عن الطائفة الألبانية في كوسوفو كطرف في المفاوضات.

٣٤ - وبالرغم من هذه اللحظات العصيبة، رحب السيد إبراهيم روغوفا بالاتفاق وأعرب بصورة لا لبس فيها عن رأي مفاده أن الطائفة الألبانية في كوسوفو ستتعاون مع بعثة التحقق في كوسوفو. واعتبر هذا الإجراء خطوة مهمة لتوسيع نطاق الوجود الدولي في كوسوفو، والذي من شأنه تيسير المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة، والاعتراف بمؤسسات الطائفة الألبانية، بما فيها الشرطة المحلية، والبت في مستقبل كوسوفو.

٣٥ - ويرى الاتفاق المتعلق ببعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاق المتعلق بنظام التحقق في المجال الجوي لكوسوفو والتابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي والذي تم التوقيع عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في بلغراد، إلى دعم الجهود الدولية المبذولة من أجل حل الأزمة الدولية في كوسوفو، وهما يشكلان خطوة مهمة تجاه وضع إطار سياسي يرمي إلى كفالة الامتثال للشروط الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩ (١٩٩٨). ويشدد الاتفاقان على التحقق من امتثال القرار المذكور كما تنص على ذلك الفقرة ١٦ منه.

٣٦ - ومتى ضمن هذا التأييد السياسي المهم، سيكون الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستعدا ليبدأ على الفور نشر بعثة التحقق في كوسوفو في الميدان. وقد تقرر بالفعل إرسال بعثة مقدمة تقنية صغيرة تابعة للمنظمة كي تبدأ الإعداد للعملية التي يتجاوز نطاقها الخبرة السابقة للمنظمة. وبالتالي، فقد وصل إلى بلغراد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أعضاء البعثة المقدمة التقنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا البالغ عددهم ١٣ عضوا وبدأوا في إجراء محادثات مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن الأعمال التحضيرية اللازمة لإنشاء بعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت إلى بريستينا البعثة المقدمة التقنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تقييم الأوضاع لنشر بعثة التحقق في كوسوفو.

٣٧ - وقرر الوزير برونيسلاو جيريميك، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعيين السفير ويليام غراهام ووكر رئيسا لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة، اعتبارا من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد عمل السيد ووكر مؤخرا، ممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة، مديرا مؤقتا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا.

٣٨ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بعث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يبلغه فيها بتوقيع الاتفاق مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويعرب عن أمله في أن يقر مجلس الأمن الاتفاق ويؤيده بقرار مناسب لجعل هذه الإجراءات فعالة ولكفالة سلامة وأمن المحققين الدوليين.

٣٩ - وقد أعرب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثل حرية وسائط الإعلام في المنظمة، السيد هيلموت دوف، في مناسبات عديدة عن قلقهما بشأن معاملة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للصحفيين الأجانب، فضلا عن وسائط الإعلام المحلية والمستقلة. وفي نشرة صحفية صادرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، دعا الدكتور دوف حكومة بلغراد إلى الكف عن قمع وسائط الإعلام، وأشار في معرض رد فعله إزاء مرسوم حكومي بإغلاق صحيفة "ناسا بوربا"، المستقلة البارزة، في اليوم السابق، إلى أن "وسائط الإعلام الحرة هي أحد العناصر التي ستكفل نجاح مهمة تحقيق السلام الصعبة في كوسوفو".

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

أزجي إليكم الشكر على رسالتكم المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر والتي أحطتموني فيها علما بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأزمة في كوسوفو.

وإلحاقا برسالتي المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أكتب إليكم لأبلغكم بأن مجلس حلف شمال الأطلسي قرر اليوم الإبقاء على أمر الاستعداد للرد بضربة جوية محدودة على أن يكون ذلك رهنا بقرار آخر يتخذه المجلس وبتقييمات مؤداها بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تمتثل امتثالا جوهريا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٩٩ (١٩٩٨). وقرر أيضا المجلس مواصلة القيام بالأنشطة الجوية الحالية باعتبارها جزءا من الحملة الجوية ذات المراحل.

ولقد توصل حلف شمال الأطلسي إلى هذا القرار بعد تقييم شامل أجراه الحلف بشأن مستوى امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أحكام قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨). ولقد أكدت عناصر الاستطلاع الجوي وبعثة المراقبة الدبلوماسية في كوسوفو، أن قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوات الأمن الصربية قد انسحبت بأعداد كبيرة إلى مستويات ما قبل آذار/ مارس. وتجري أيضا تهيئة الأوضاع اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين. بيد أنه، سيواصل الحلف رصد الحالة عن كثب.

وفي هذا السياق، يرحب الحلف باعتماد مجلس الأمن مؤخرا للقرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)، الذي يؤيّد ويدعم، في جملة أمور، اتفاقات التحقق المبرمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحلف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التوالي. وسنواصل القيام بعملنا لكفالة التنسيق الوثيق بين الحلف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونأمل في أن يتسنى دخول البعثتين مرحلة التشغيل الكامل في المستقبل القريب جدا. وتقوم سلطاتنا العسكرية بإعداد خطط لإخراج أفراد التحقق التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عند حدوث حالة طارئة.

وفي الوقت ذاته، بدأت السلطات العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي مناقشات تقنية مع بعض الدول في إطار الشراكة من أجل السلم بغرض إشراك تلك الدول في بعثة الاستطلاع الجوي التابعة لحلف شمال الأطلسي.

وسأواصل إحاطتكم علما بأي تطورات مهمة أخرى.

(توقيع) خافيير سولانا

ANNEX III

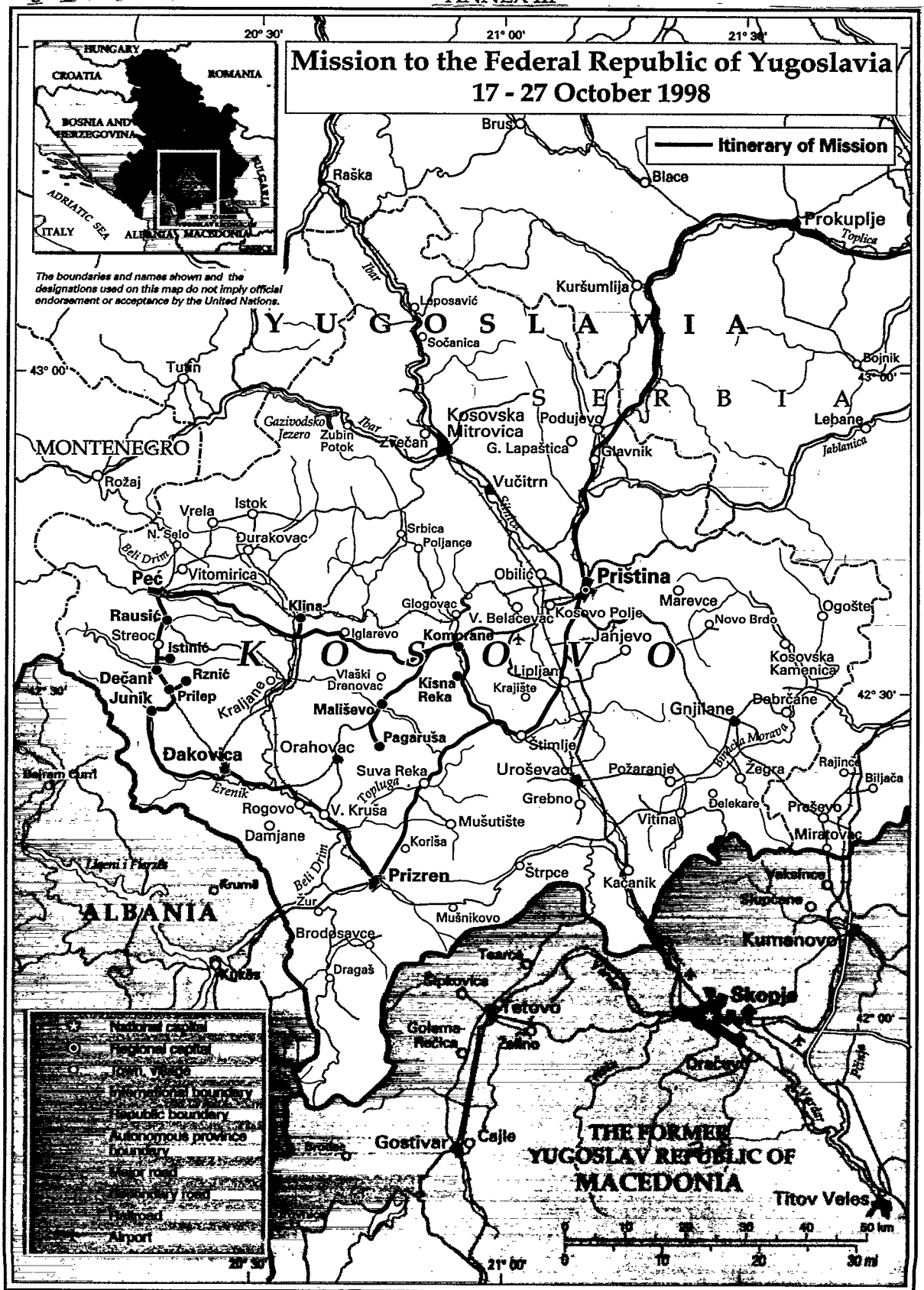

Map No. 4069.1 UNITED NATIONS
October 1998

Department of Public Information
Cartographic Section